

خبير اقتصادي: وديعة الإمارات تزيد الديون ولن تغير من أوضاع الاقتصاد شيء



الثلاثاء 23 أغسطس 2016 11:08 م

أكد معدوح الولي ، الخبير الاقتصادي ونقيب الصحفيين الأسبق، أن وديعة دولة الإمارات العربية المتحدة في البنك المركزي والتي تبلغ مليار دولار لن تغير من الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعيشه مصر حالياً في ظل رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي

وقال الولي في تصريح: العجز في الموازنة العامة بلغ 36 مليار دولار ، مؤكداً أن احتياجات مصر اعلي بكثير من مجرد مليار من الإمارات او 4 من النقد الدولي او 2 من السعودية

وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أحد الدول "الداعمة للانقلاب" اتفاقاً مع مصر ينص على وضع مليار دولار وديعة في البنك المركزي المصري لمدة ست سنوات

وكان البنك المركزي المصري قد أعلن أن الاحتياطيات من النقد الأجنبي لديه تراجعت من 17 مليارات نهاية أبريل الماضي إلى 15.5 مليار دولار بنهاية يوليو من العام الحالي

وتعاني مصر في عهد الانقلاب من انحسار شديد في العملة الأجنبية بعد التراجع الحاد في عائدات السياحة من تسعة مليارات دولار في موازنة عام 2014 إلى خمسة مليارات في العام 2015 بالإضافة إلى تراجع تحويلات المصريين بالخارج .

ويأتي هذا الاعلان في وقت تعاني فيه مصر في عهد الانقلاب من شح في العملة الصعبة وتراجع احتياطياتها منها، ويسعى فيه رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي إلى انتشار انقلابه من وحل الإفلاس بفرض مزيد من الأعباء الضريبية والمعيشية على الشعب المصري

وتحتاج البلاد إلى حوالي سبعة مليارات دولار سنوياً للاستيراد السنوي من الخارج طبقاً لأرقام الموازنة العامة للدولة للعام الحالي

وكان صندوق النقد الدولي قد وافق من حيث المبدأ على تقديم قرض للانقلاب بقيمة 12 مليار دولار لأجل ثلاث سنوات

وتنتظر سلطات الانقلاب الحصول على مليار دولار من البنك الدولي كشريحة أولى من قرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار بمجرد إقرار قانون ضريبة القيمة المضافة كما ستحصل قبل نهاية هذا العام على الشريحة الثانية من قرض البنك الأفريقي للتنمية بقيمة 500 مليون دولار

ويقول مصرفي بنك مصر: إن الودائع الخليجية ظاهرها دعم وفي باطنها زيادة بأرصدة الدين الخارجي لمصر، وكل ذلك يصب في مصلحة الدولة المقرضة وليس في مصلحة مصر

وكانت سلطات الانقلاب قد حصلت على ودائع بقيمة 6 مليارات دولار من السعودية والإمارات والكويت خلال مؤتمر مارس الاقتصادي عام 2015؛ حيث تعوض الودائع الخليجية التي تمثل أكثر من 77.5% من الاحتياطي الأجنبي الحالي الانكماش الحقيقي في مصادر الدولة من النقد الأجنبي، المتمثلة في السياحة والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة

وتجدر الإشارة إلى أن أرصدة العملة والودائع الخارجية تستحوذ حالياً على 90.4% من الدين الخارجي المستحق على "البنك المركزي" الذي ارتفع لأعلى مستوى في تاريخه بقيمة 17.8 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي

وتعزز الوديعة الجديدة من قدرة "البنك المركزي" على سداد الديون الخارجية قصيرة الأجل البالغة 4.4 مليار دولار، والتي تمثل نحو

26.9% من الاحتياطي الأجنبي، وذلك حسب آخر البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي

وتتوزع المديونيات الخارجية قصيرة الأجل بين 1.2 مليار دولار على "المركزي" بواقع 1.286 مليار دولار تسهيلات تجارية، و1.9 مليار دولار على البنوك المحلية

يضاف إلى ذلك التزام مصر بسداد مديونيات بقيمة 1.750 مليار دولار في يوليو المقبل، بواقع مليار دولار قيمة سندات مستحقة لقطر، و750 مليون دولار لنادي باريس

ويعلق الخبير الاقتصادي معدوح الولي: توسع الحكومة في الاقتراض من الداخل والخارج، جعل حجم الدين العام يقترب من حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الخطورة تزداد مع تزايد معدلات نمو هذا الاقتراض بالشهور الأخيرة

وأكد الولي، خلال مقال نشر على موقع "عربي 21"، أنه خلال الشهور الثلاثين الأولى من عمر نظام الانقلاب، كان المتوسط الشهري لزيادة الدين الخارجي 152 مليون دولار، لكن هذا المتوسط الشهري زاد إلى 1 مليار و884 مليون دولار، خلال شهور الربع الأول من العام الحالي أي 12 ضعفاً، أما بالنسبة للدين العام الداخلي فقد كان متوسطه الشهري خلال الشهور الثلاثين الأولى للانقلاب 28 مليار جنيه، لكن هذا المتوسط الشهري زاد إلى 42.7 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الحالي أي إنه زاد بحوالي النصف

وأضاف: أذون الخزانة التي تطرحها الحكومة فقد بلغ متوسط زيادتها الشهرية بالشهور الثلاثة والثلاثين 7.6 مليار جنيه، في حين بلغت الزيادة بشهر مايو الماضي 20.5 مليار جنيه، وكانت الزيادة بأبريل قد بلغت 17.5 مليار جنيه بما يشير للتصاعد بأرصدها

وأشار إلى أن الاقتراض الحكومي امتد إلى البنك المركزي ليصل المتوسط الشهري لصافي مطلوبات المركزي من الحكومة، خلال الشهور الثلاثة والثلاثين الأولى من عمر الانقلاب 10.4 مليار جنيه، ما يزيد من عبء الفوائد بمصروفات الحكومة حتى أصبح لها النصيب النسبي الأكبر، لتشكل حوالي ثلث المصروفات الحكومية، وهو ما يأتي على حساب الاستثمارات الحكومية من مشروعات البيئة الأساسية والمدارس والمستشفيات

واختتم: "اتجهت حكومة الانقلاب خلال الشهور الأخيرة للتوسع في طبع النقود، ففي خلال الثلاثة والثلاثين شهراً الأولى من عمر الانقلاب، بلغ المتوسط الشهري لزيادة إصدار النقود 2.7 مليار جنيه، لكن المعدل زاد خلال شهر أبريل الماضي حوالي 11 مليار جنيه، وزاد عن العشر مليارات جنيه في شهر مايو، الأمر الذي يزيد من عرض النقود مقابل نقص بالسلع والأسواق نتيجة التشدد مع المستوردين، ما يؤدي لزيادة الأسعار".